

## الاحتفال باليوم الوطني لحماية المال العام بواسطة المسائية العربية

بمناسبة إحياء اليوم الوطني لحماية المال العام الذي دأبت الهيئة الوطنية لحماية

المال العام على الاحتفاء به منذ تأسيسها يوم ٢٤ مارس ٢٠٠١ قررت السكرتارية

الوطنية تنظيم سلسلة من الأنشطة على الشكل التالي:

- حرصا من الهيئة الوطنية لحماية المال العام على مواكبة المستجدات والتطورات التي تعرفها الساحة

الوطنية وفي سياق النقاش الدائر حول ورشته إصلاح القضاء، ونظرا للدور الحاسم للقضاء في حماية المال

العام، واحتبارا لما اتسمت به الملفات المرتبطة بالجرائم الاقتصادية منذ الاستقلال إلى الآن مروراً

بالمحاكمات التي عرفتها بداية السبعينات وصول إلى الملفات الضخمة التي ميزت فترة التسعينات من القرن

الماضي والتي همت العديد من المؤسسات العمومية والشبه العمومية وعلى رأسها الصندوق الوطني للضمان

الاجتماعي والقرض السياحي...، وما ترتب عنه ذلك من تدخلات وانتهاكات لحرمة القضاء واستقلالته والتي

أفرزت محاكمات صورية وبعضها لا زال حبيس الرفوف في تدريس واضح لعدم استقلالية القضاء، وإصدار ذوي

التفوذ على حماية كبار المفسدين وتمتعهم بما يصطلح عليه بامتياز الإفلات من العقاب، وتعرض كاشفي

جرائم الرشوة ونهب المال العام للظرد والمتابعات والأحكام القاسية كما هو الحال في ملفات أديب

والجالطي والرحيم.

- وأملا من الهيئة الوطنية لحماية المال العام في إبلاغ رسالتها للجهات

المعنية بملف إصلاح القضاء ارتأت تنظيم ندوة وطنية بشراكة مع هيئة المحامين بالرباط وترنسبارنسي

المغرب تحت عنوان:

" أية إصلاحات قضائية بالمغرب لضمان حماية المال العام "

وسيوطهذه الندوة

مجموعة من الخبراء والمهتمين من خلال المنظور الاجتماعي والحقوق والاقتصادي والسياسي والقانوني، يوم السبت ١٣ مارس ٢٠١٠ على الساعة الثالثة مساءً بنادي هيئة المحامين بالرباط.

- ونظراً لما

تمثله أراضي الجموع من أهمية كبرى وثروة وطنية فلاحية تناهز ١٢ مليون هكتار تستفيد منها ساكنة مهمة تقدر بـ ٩ ملايين نسمة من العالم القروي، ونظراً للنهب الذي تعرضت له هذه الأراضي منذ الاستقلال باستغلال التخلف القانوني وتواطؤ النواب السلايين، وما يعني ذلك لضرب كل مفاهيم التنمية القروية في الصميم على اعتبار أن نزاع تلك الأراضي بشكل غير قانوني سيساهم في بروز مظاهر اجتماعية خطيرة، فقد تقرر تنظيم ندوة وطنية في الموضوع يوم ٢٠ مارس ٢٠١٠.

- كما سيتم تنظيم ندوة صحفية لتقديم تقرير

الهيئة الوطنية لحماية المال العام يوم ٢٤ مارس ٢٠١٠.

عن السكرتارية الوطنية

المنسق الوطني: أحمد شيبية